تعزيز انتقال عادل لمستقبل مستدام: الدور المحوري للمساعدة القانونية في تونس

تُعد العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، حيث تضمن الإنصاف والإدماج، وتكافؤ الفرص بين الجميع، ويسلط الضوء في اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية لسنة 2025 على موضوع **"تعزيز انتقال عادل نحو مستقبل مستدام"**، مؤكدا على ضرورة مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة منصفة حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

وفي هذا السياق، تلعب المساعدة القانونية دورًا محوريا في تيسير النفاذ إلى الحقوق والعدالة، لا سيما للفئات الهشة، ويمثل إدماج المساعدة القانونية في سياسات الحماية الاجتماعية في تونس خير مثال للانتقال العادل، وذلك من خلال تعزيز الإدماج الاجتماعي وتدعيم حقوق المواطنين في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناشئة.

انصهار العدالة الاجتماعية في النفاذ إلى الحقوق

تعرف الأمم المتحدة العدالة الاجتماعية بأنها "التوزيع العادل والمنصف لثمار النمو الاقتصادي"، وهو مبدأ أساسي تنبني عليه أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وخاصة الهدف 16 الذي يعزز السلام والعدالة والمؤسسات الناجعة.

وتعد المساعدة القانونية أداة رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تساهم في القضاء على الفجوة في النفاذ إلى العدالة مما يضمن للجميع بما فيهم الفئات الضعيفة إمكانية المطالبة بحقوقهم في تونس، وكذلك في غيرها من البلدان، تساهم العديد من العراقيل – الاقتصادية والإدارية والثقافية – في الحد إلى النفاذ إلى المعلومة القانونية وكذلك إلى آليات الحماية.

أهمية المساعدة القانونية:

- **تقليص الفجوات الاجتماعية:** من خلال ضمان وصول الفئات الهشة إلى العدالة وبالتالي تفادي عدالة ذات مكيالين،

- **تعزيز الحماية الاجتماعية:** تسهل المساعدة القانونية الوصول إلى الحقوق الاجتماعية على غرار السكن والشغل مما يمنع عمليات الطرد التعسفي أو الاستغلال في العمل،
- **دعم الاستقرار الاقتصادي:** من خلال حماية الحقوق المتعلقة بالميراث والعقود والملكية، تساهم المساعدة القانونية في التقليص من انعدام الأمن المالي للأسر.
- **تعزيز الثقة في المؤسسات:** عندما تكون العدالة متاحة وفعالة، تزداد ثقة المواطنين في السلطات العمومية،

المساعدة القانونية في تونس: نموذج متكامل لتحقيق انتقال عادل

تقدم تونس نموذجا علميا لكيفية استخدام المساعدة القانونية كأداة لتعزيز الانتقال العادل، حيث تم دمجها في إطار أوسع للحماية الاجتماعية. فمنذ عام 2023، يعمل البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، الممول من الحكومة الهولندية، على تحسين وصول الفئات الهشة إلى العدالة.

وتعد أبرز إنجازات البرنامج، التي تتم بالشراكة مع وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والمحكمة الإدارية والهيئة الوطنية للمحامين ووزارة المرأة واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب فيما يلي،

- **تعزيز الخدمات القانونية المجانية على المستوى المحلي:**

تم تنظيم حوارات ميدانية شملت أكثر من 1200 متدخلا – متدخلون اجتماعيون، قضاة، كتبة، محامون، مجتمع مدني – ساهمت في تعزيز التنسيق المحلي وتحسين الوصول إلى المساعدة القانونية.

- **تكوين المتدخلين في العدالة وفي المجال الاجتماعي:**

بالشراكة مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان تكون ما يقارب 2000 متدخل ميداني – 1000 محام و1000 متدخل اجتماعي – في مجال المساعدة القانونية.

- **تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات:**

من خلال جمع الجهات الفاعلة الرئيسية - وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والمحكمة الإدارية والهيئة الوطنية للمحامين – لضمان أن تصبح المساعدة القانونية خدمة عمومية مندمجة ضمن السياسات الاجتماعية.

- **رفع الوعي القانوني وتمكين المواطنين:**

تعمل أكثر من 30 منظمة مجتمع مدني بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم حملات توعوية في مختلف أنحاء البلاد لتعريف المواطنين بحقوقهم وآليات المساعدة القانونية.

- **رقمنة خدمات المساعدة القانونية لتعزيز النجاعة:**

يتم الهمل على وضع منصة رقمية لتبسيط إجراءات طلب المساعدة وتحسين متابعة الملفات وتحليل البيانات بما يساعد على الشروع في إصلاحات قانونية مستقبلية.

- **إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة:**

يستهدف البرنامج بشكل خاص النساء ضحايا العنف وكذلك ضحايا الإتجار بالبشر وضحايا الإرهاب وأيضا المودعين بالسجون والأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لضمان حصولهم على دعم ملائم قانوني واجتماعي.

الاتصال أداة رئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية

في إطار اليوم الوطني للعدالة الاجتماعية في تونس، يتم التأكيد على الدور المحوري للاتصال في تعزيز الإدماج وضمان النفاذ إلى الحقوق. ومن أبرز أدوار الاتصال:

- **نشر المعلومات وزيادة الوعي:** معلومات قانونية في المتناول تقلص الفجوات الاجتماعية وتمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم.
- **تعزيز الحوار الشامل:** يعتبر التواصل بين المواطنين والمجتمع المدني والمؤسسات العمومية أساسيا لبناء الثقة ودعم الإصلاحات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية.
- **مكافحة الإقصاء:** تساعد الحملات التوعوية الموجهة في الوصول إلى الأشخاص الأكثر عزلة، على غرار المجتمعات الريفية والأشخاص الأميين والأشخاص ذوي إعاقة.

إن دمج استراتيجيات التواصل في جهود تحقيق العدالة الاجتماعية يسهم في الحد من التميز وفي نشر ثقافة الحقوق وفي تعزيز التماسك الاجتماعي.

دعوة للعمل: ضمان وصول عادل إلى العدالة كشرط أساسي للانتقال العادل

يذكرنا موضوع **" تعزيز انتقال عادل لمستقبل مستدام "** بأن العدالة الاجتماعية تتطلب تحولات عميقة، حيث يمثل الوصول إلى الحقوق شرطا أساسيا لتحقيق مجتمع أكثر إنصافا واستدامة.

في تونس، تمثل الجهود المبذولة لدمج المساعدة القانونية في نظام الحماية الاجتماعية خطوة مهمة، ولكن لا يزال هنالك الكثير لتحقيقه:

- ✓ تعزيز الوعي القانوني بين المواطنين،
- ✓ إزالة العوائق المالية والإدارية أمام العدالة،
- ✓ دمج المساعدة القانونية في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة

المساعدة القانونية ليست مجرد خدمة قانونية، بل هي أداة تغيير اجتماعي تمكن كل فرد من الدفاع عن حقوقه والمشاركة الفعالة في المجتمع.

في اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية لسنة 2025، نجدد التزامنا ببناء مستقبل أكثر عدلا واستدامة للجميع.